تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا

لعام 2024 • التقرير المختصر

WORLD BANK GROUP
ECA
AfricaNenda foundation

شكر وتقدير

المؤلفون: سابين مينسه وجاكلين جومه

أُعِدَّ هذا التقرير من خلال شراكة تضم منظمة AfricaNenda والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA). وأجرت وكالة سينفري (Cenfri) وشركة Ltd Frontier Consulting Services الأبحاث المرتبطة بهذا لتّقرير.

ويتوجّه الفريق بالشكر للدكتور روبرت أوشولا الرّئيس التنفيذي لمنظمة AfricaNenda Foundation، لما قدّمه من جهود في الإشراف على إعداد التقرير، بالإضافة إلى جميع الزملاء في منظمة AfricaNenda الذين أسهموا في عملية مراجعة التقرير: أكينوال جودلاك وبيري دي، وفيليسيتا أماغارات وجاميلينو أكوجبيتو وجون ميتيورا وباتريسيا شاريوا ونادیا دفير ونسرين أوينتي فانيسا أوموتوني وتودورس بصرات.

كما يتوجه المؤلفون بالشكر للجنة التوجيهية الخاصة بإعداد تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا لعام 2024 والدكتور ماكتار سيك (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)، وهاريش ناتاراجان وهولتي بانكا ونليما رامتيكي وفريق العمل (البنك الدولي) على مساهماتهم القيمة.

كما يتوجَّه المؤلفون بالشكر إلى المجموعة الموقرة من الأطراف المعنية التّي ساهمت في إعداد هذا التقرير وقدّمت تعليقاتها وشاركت تجربتها وتعاونت مع فريقَي AfricaNenda وCenfri لإنجاز الدراسات الاستقصائية والمقابلات داخل البلدان.

ونشكر بشكل خاص البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في أنغولا ومصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تقديم البيانات للمساعدة في سد الثغرات في المعلومات.

ونعرب عن امتناننا الكبير لفريق التحرير العامل معنا، لورا ستارستا من شركة Forge and Refine، لمساهماتها القيمة. فضلًا عن ذلك، الشكر موصول أيضًا إلى فريق التصميم التابع لشركة Formato Verde لمجهودهم الاستثنائي في تعزيز جودة هذا التقرير وتقديمه، وإلى وكالة 3DS World على جهدها المتميز في الترجمة.

ولم يكن إعداد هذا التقرير ممكناً دون الدعم السخي من مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

BILL & MELINDA GATES foundation

نبذة عن هذا التقرير

يُعد هذا التقرير السنوي الثالث تقرير لحالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في رئيسي تصدره منظمة AfricaNenda Foundation. يهدف هذا التقرير إلى إعلام الجهات الفاعلة في القطاعَين العام والخاص في أفريقيا وخارجها بالتطوّرات الجارية في المنظومة الكاملة لأنظمة الدفع الفوري لمدفوعات التجزئة في أفريقيا، بما يغطي تقييم شمول تلك الأنظمة، سواء من ناحية الوظائف (بمعنى هل يُتاح لجميع المستخدمين النهائيين الوصول إليها) أو الحوكمة (لتحديد هل يتمتع جميع مزودي الدفع المرخص لهم بإمكانية وصول عادل وفرص لوضع مدخلات التصميم). و يشمل هذا التقرير الأنظمة ذات المعاملات والوظائف الجارية اعتباراً من يونيو 2024 فقط. وجمع المؤلفون البيانات الواردة في هذا التقرير مباشرةً من البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري من القطاعين العام أو الخاص في أفريقيا ومن المصادر المتاحة للجمهور في الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2024. وتتضمن النتائج أيضاً معلومات مستقاة من مقابلات شاملة مع الأطراف المعنية أجريت خلال الفترة نفسها. وأجريت بحوث المستهلك بين فبراير ومارس 2024.

www.africanenda.org/siips2024

المحتويات

الفصل 1 04

أهمية أنظمة الدفع الفوري الشاملة لأفريقيا

الوصول إلى جميع الأفارقة بفضل المدفوعات الرقمية 05
البنية التحتية الرقمية العامة: الأفق المستقبلية للشمولية في المدفوعات 07

الفصل 2 09

مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا لعام 2024

أنظمة الدفع الفوري قيد التطوير 11
أنواع أنظمة الدفع الفوري 12
أصبحت أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات أكثر بروزًا 13
حجم المعاملات وقيمها 14
الملكية والحوكمة 15
حالات الاستخدام 16
القنوات 17
الأدوات 18
الشمولية 19

الفصل 3 20

اعتماد المستخدم النهائي للمدفوعات الرقمية في أفريقيا

يُجري كثير من المستهلكين الآن مدفوعات رقمية بما لا يقل عن مرة واحدة في الأسبوع. ويؤثر النوع الاجتماعي ووتيرة الدخل والعمر على الاستخدام 21
الادخار وشحن رصيد المكالمات هما أكثر حالات الاستخدام رقمنة. وتحتل المدفوعات الرقمية للسلع المنزلية مرتبة متأخرة 23
تتعد راحة البال والتكلفة المنخفضة والثقة والسرعة والموثوقية عوام الّا تشجع على الاستخدام المعتاد 24
عوائق الشمولية 26

الفصل 4 27

تسليط الضوء على الحاجة إلى اللوائح التنظيمية الداعمة للابتكار

تمكين شمولية أنظمة الدفع الفوري من خلال لوائح تنظيمية داعمة للابتكار 28
زيادة انتشار أنظمة الدفع الفوري بتراخيص شركات التكنولوجيا المالية المتناسبة مع المخاطر 29
تمكين التسجيل الشامل لمختلف الفئات في الأنظمة بمبدأ اعرف عميلك إلكترونيًّا 30
تسمح جميع الدول التي لديها نظام دفع فوري ببعض عمليات اعرف عميلك إلكترونيًّا، لكن ما زالت هناك فجوات 31
توسيع نطاق الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري باستخدام عمليات اعرف عميلك إلكترونيًّا 32

الفصل 5 33

الفرص لدفع عجلة الانتشار والشمولية وتوجهاتها

تتيح التوجهات على مستوى السوق والنظام والمستهلك فرصًا لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري ونطاق انتشارها 34
يؤدي عدد الأنظمة الجاري تطويرها الكبير إلى مخاطر مرتبطة بالتقسيم إلى أجزاءولكنه يتيح فرصا للتكامل 35
ستظل خصوصية البيانات والاحتيال وتكاليف المعاملات عائقًا أمام اعتماد أنظمة الدفع الفوري، ولكن قد تتغلب الرغبة في الحصول على مصادر الدخل الرقمية على هذه التحديات 36

الفصل 6 37

الخطوات التالية لأنظمة الدفع الفوري الشاملة

تشهد أفريقيا تزايدًا في توافر المدفوعات الفورية واستخدامها. وتتمثل الأولوية التالية في ضمان شمولية أنظمة الدفع الفوري لتحقيق هدف البنية التحتية الرقمية العامة 38
تدعو منظمة AfricaNenda الأطراف المعنية والشركاء إلى تمهيد الطريق نحو أنظمة الدفع الفوري الشاملة بصفتها بنية تحتية رقمية عامة في أفريقيا 39
قائمة البنوك المركزية أو مشغلي أنظمة الدفع الفوري الذين أجابواعن الدراسة الاستقصائية لتقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024 40

1

أهمية أنظمة الدفع الفوري الشاملة لأفريقيا

الوصول إلى جميع الأفارقة بفضل المدفوعات الرقمية

تُعتبر القدرة على تلقي المدفوعات الرقمية إحدى أبرز الدوافع لامتلاك الحسابات، إذ فتح 39% من البالغين في الاقتصادات النامية حساباتهم الأولى لهذا الغرض (البنك الدولي، 2021). ورغم ذلك، تعتبر القدرة محدودةً فيما يخص توفير مدفوعات مريحة بأسعار معقولة ودفع عجلة الشمول المالي بسبب عدم وجود نظام دفع فوري على نطاق وطني في نصف الدول الأفريقية

وتعد هذه الفجوة المرتبطة بالشمولية أحد الأسباب التي جعلت 16% فقط من الأفراد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يجرون مدفوعات رقمية للتجار و11% فقط يدفعون فاتورة المرافق باستخدام الهاتف المحمول اعتبارًا من عام 2021 (البنك الدولي، 2021). ويلزم بذل جهود أكبر لتنفيذ خدمات المدفوعات الرقمية

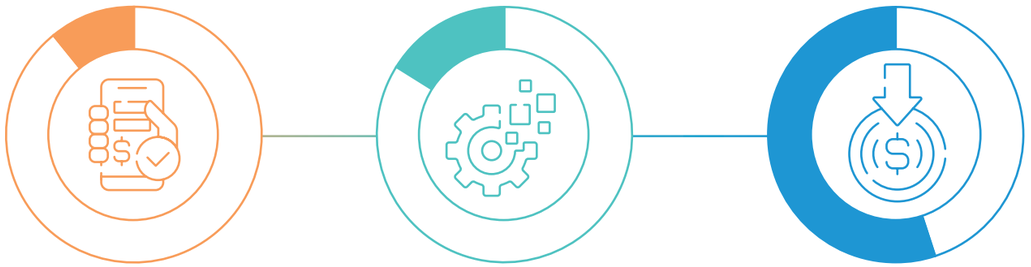

المصدر: البنك الدولي (2021)، قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي.

ما المقصود بأنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS)؟

تُعتبر أنظمة الدفع الفوري (IPS) أنظمة مدفوعات في قطاع التجزئة، **ذات حلقة مفتوحة،** تتيح إجراء معاملات رقمية قائمة على أوامر الدفع بالائتمان **بقيمة منخفضة وغير قابلة للإلغاء بصورة شبه آنية** للاستخدام على **مدار الساعة وطوال أيام السنة** باستثناء أوقات الصيانة المقررة أو حالات تعطل النظام. ويُعتبر مصطلح أنظمة الدفع الفوري (IPS) مرادفاً لمصطلح أنظمة الدفع السريع* (FPS).

تعالج أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) المدفوعات رقميًا في الوقت الفعلي تقريبًا، وتكون متاحة للاستخدام **على مدار الساعة وطوال أيام السنة** أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. وتتيح هذه الأنظمة معاملات دفع منخفضة التكلفة وفورية وغير قابلة للإلغاء وتعتمد على **ترتيبات التشغيل البيني ذي الحلقة المفتوحة والأطراف المتعددة.** ويحظى مزودو خدمات الدفع المرخَّصون بفرصة وصول عادل إلى النظام، ويحظى المشاركون في النظام بفرص مساهمة متساوية في النظام. ويحظى **البنك المركزي** بالقدرة على تشكيل الحوكمة وتحديدها**. ويحظى المستخدمون النهائيون بإمكانية الوصول إلى **مجموعة كاملة من حالات الاستخدام والقنوات،** فضلًا عن آليات الانتصاف الشفافة والمناسبة للغرض.

* تتوافق التعريفات المُستخدمة في هذا التقرير من حيث المبدأ مع التعريف الوارد في تقرير المدفوعات السريعة الصادر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق الصادر عام 2016: «يمكن تعريف المدفوعات السريعة بأنها المدفوعات التي يتم فيها نقل رسالة الدفع وتوافر الأموال النهائية للمستفيد في الوقت الفعلي أو في وقت قريب من الوقت الفعلي أو على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع (24/ 7) قدر الإمكان.» ويسعى تعريف أنظمة الدفع الفوري (IPS) في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) إلى التأكيد على بعض الجوانب المحددة ذات الصلة من منظور الشمول المالي في كثير من البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وعمليات الدفع الفوري. وعليه، يتطرّق هذا التعريف إلى الحلول التي تسنح للمستخدمين لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فرصة إجراء التحويلات واستقبالها في الوقت الفعلي رغم الاعتراف بالقيود المفروضة على هذه الترتيبات في التصنيفات المختلفة لنظام الدفع الفوري الشامل (IIPS). يمكن أن تشتمل أنظمة الدفع السريع أيضًا على المعاملات الفورية.

** يتمتع البنك المركزي بالصلاحيات التنظيمية اللازمة ويعمل على تنفيذ ترتيبات إشرافية فعالة على أساس مستمر لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة واعتمادها لضمان ملاءمة ترتيبات الحوكمة بالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف السياسة العامة. وفي السياقات الخاصة ببعض الدول، قد يتعين على البنك المركزي ممارسة السيطرة على الملكية و/أو أن يكون ممثلاً بشكل مباشر في مجلس الإدارة (على سبيل المثال عن طريق ترشيح موظفيه العاملين أو ترشيح عضو خارجي) لتنفيذ ترتيبات الحوكمة المرغوبة بشكل كامل.

البنية التحتية الرقمية العامة: الأفق المستقبلية للشمولية في المدفوعات

تشمل إحدى السبل الأساسية لتوسيع نطاق المدفوعات الرقمية الشاملة في بناء مستوى المدفوعات للبنية التحتية الرقمية العامة وتوسيعه ، ومن ثم ضمان حصول كل بلد على نظام الدفع الفوري الشامل القادر على تحقيق النتائج على نطاق مجتمعي.

وتتمتع أنظمة الدفع الفوري الموجودة داخل قارة أفريقيا بالقدرة على توفير مستوى المدفوعات الخاص بالبنية التحتية الرقمية العامة.

ما البنية التحتية الرقمية العامة؟

البنية التحتية الرقمية العامة هي "مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بإمكانية التشغيل البيني، والمبنية على تقنيات مفتوحة لإتاحة الحصول العادل على الخدمات العامة و/أو الخاصة على نطاق مجتمعي." وتشتمل عناصر البنية التحتية الرقمية العامة على تحديد الهوية، ومشاركة البيانات الخاصة والآمنة، والمدفوعات (مجموعة العشرين، 2023).

توضّح الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) التعريف على النحو التالي: "... يجب تفسير "النظام" على نطاق واسع ليشمل البروتوكولات والأطر وترتيبات الحوكمة التي تعتمد عليها الأطراف المعنية في السوق وتستخدمها لتوفير المنتجات والخدمات لعملائها. ومن الناحية المفاهيمية، يمكن اعتبار البنية التحتية الرقمية العامة مجموعة أساسية من الأنظمة التأسيسية التي تُمكّن الاستخدام المكثف وتوفير الخدمات الرقمية عبر مجموعة من التفاعلات والجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية (GPFI، 2023).

ورغم ارتفاع عدد أنظمة الدفع الفوري على مدى العقد الماضي، لم تتكامل بعد بشكل جيد مع جهود البنية التحتية الرقمية العامة. ويرجع ذلك إلى تركيز معظم مبادرات البنية التحتية الرقمية العامة الناشئة في البداية على أنظمة تحديد الهوية. وأما في المستقبل، فينبغي أن تستفيد مشاريع البنية التحتية الرقمية العامة من الجهود الجارية التي تبذلها أنظمة الدفع الفوري في التحرك نحو خدمات دفع أكثر شمولية.

الشكل 1.1 | البنية التحتية الرقمية العامة والخدمات المالية

المصدر: إعداد المؤلفين (توصية مجموعة العشرين بشأن السياسات الرامية إلى زيادة الشمول المالي وتحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال البنية التحتية الرقمية العامة).

2

مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا لعام 2024

الخريطة 2.1 | عدد أنظمة الدفع الفوري النشطة في أفريقيا اعتبارًا من 1 يونيو 2024

28
نظام دفع فوري على المستوى المحلي
(تشمل 20 دولة) • **نظامان أُطلقا منذ عام 2023**
← أنظمة دفع فوري قيد التطوير في 31 دولة أخرى

7
دول لديها أنظمة دفع فوري متعددة
← لا توجد أي تغييرات مسجلة منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023

3
أنظمة دفع فوري على المستوى الإقليمي
← 4 أنظمة دفع فوري أخرى قيد التطوير

GIMACPAY
دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون

معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)
دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديموقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي

نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)
الدول الرائدة في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا: غامبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون وغينيا وليبيريا

أنظمة الدفع الفوري قيد التطوير

على الرغم من وجود ثغرات في تغطية أنظمة الدفع الفوري حتى يوليو 2024، إلا أن هناك 25 دولة في جميع أنحاء القارة تعمل على ترقية أنظمة الدفع الفوري أو تطوير نظام جديد. ويعمل واحد وعشرون من هذه البلدان على تطوير أنظمة محلية جديدة، بينما تسعى أربعة بلدان لديها أنظمة محلية قائمة إما إلى تحديثها أو إطلاق أنظمة جديدة.

ويُعد بنين وتوغو بلدين من البلدان التي تضيف قدرات محلية. ويشكلان أيضًا جزءًا من نظام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، الذي يعمل على تطوير نظام إقليمي لأنظمة الدفع الفوري.

بالإضافة إلى الوظائف العابرة للحدود، سيشتمل نظام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) على قدرات التشغيل البيني المحلي للبلدان الثمانية الأعضاء فيه - بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. وهو حاليًا في مرحلة التجريب.

إذا أثمرت كل هذه المشاريع المحلية والإقليمية المخطط لها في مجال أنظمة الدفع الفوري في 27 بلدًا إضافيًا، سيكون لدى كل بلد نظام دفع فوري، مما سيجعل إريتريا الدولة الوحيدة في القارة التي لا تمتلك نظامًا محليًا وظيفيًا.

التعاون في شرق أفريقيا
بوروندي | جمهورية الكونغو الديمقراطية | كينيا | رواندا | الصومال | جنوب السودان | تنزانيا | أوغندا

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
بوروندي | جزر القمر | جمهورية الكونغو الديمقراطية | جيبوتي | مصر | إسواتيني | إريتريا | إثيوبيا | كينيا | ليبيا | مدغشقر | مالاوي | موريشيوس | رواندا | سيشيل | الصومال | السودان | تنزانيا* | تونس | أوغندا | زامبيا | زمبابوي

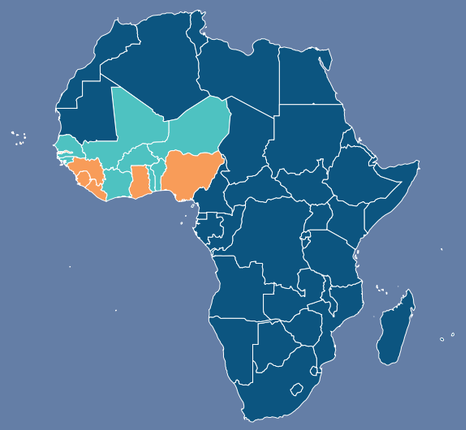

نظام الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
بنين | بوركينا فاسو | كوت ديفوار | غينيا بيساو | مالي | النيجر | السنغال | توغو

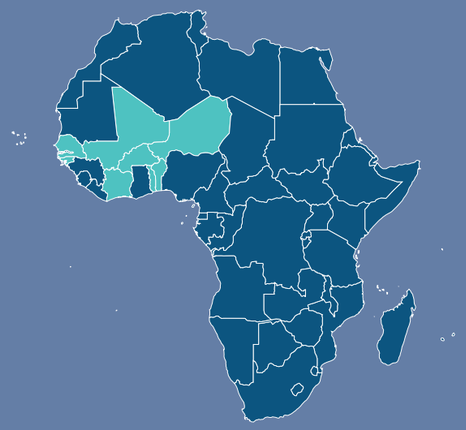

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بالإضافة إلى الرأس الأخضر | غامبيا | غانا | غينيا | ليبيريا | نيجيريا | سيراليون

*لا تُعد تنزانيا من البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لكنها ستدمج نظام الدفع الفوري الإقليمي التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أنواع أنظمة الدفع الفوري

تعريفات أنواع أنظمة الدفع الفوري

نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات

نظام يتيح إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع في نظام واحد متكامل، بحيث يوفر خدمات التحويل والمقاصة وتبادل الأدوات المالية لصالح المصارف والكيانات غير المصرفية وفيما بينها، بالإضافة إلى أنواع حساباتهم وأدوات العملات الخاضعة للوائح التنظيمية. وتشمل إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع توفير الإمكانيّة للمستخدمين النهائيين لإجراء معاملات مباشرة بين محافظ الحسابات لدى مزودين مختلفين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وبين الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول والحسابات المصرفية وبين مختلف الحسابات المصرفية. ويتيح النظام الواحد إطار الحوكمة وينسّق بين الوظائف التشغيلية بصورة شاملة للأدوات.

نظام الدفع الفوري المصرفي

نظام يتيح الوصول إلى المصارف فقط ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المصرفية.

نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول

نظام يتيح الوصول إلى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فقط ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المالية عبر الهاتف المحمول. يتمتع هذا النوع من الأنظمة ببعض أشكال قواعد ومعايير النظام المشتركة التي تشكل الأساس لتسوية المعاملات بين عملاء مزوّدي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركين. ومع ذلك، قد تستند هذه الأنظمة إلى بنية تحتية مركزية أو شكل من أشكال الترتيبات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف بين مزوّدي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركين.

أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية

نظام دفع فوري بالعملة الرقمية للبنك المركزي. وتَجمّع أنظمة الدفع الفوري بين أداة العملة السيادية ونظام تحويل القيمة الذي قد يتيح آلية تحويل قيمة رقمية موحدة بين أنظمة الأدوات التجارية والأطراف المعنية المؤسسية والأفراد داخل اقتصادٍ معيَّن.

أصبحت أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات أكثر بروزًا.

أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول كانت النوع الأكثر شيوعًا بين أنواع أنظمة الدفع الفوري اعتبارًا من عام 2018. ومنذ ذلك الحين، اكتسبت الأنظمة العابرة للنطاقات شعبية متزايدة وهي تمثل الآن نحو نصف إجمالي أنظمة الدفع الفوري

تتيح الأنظمة العابرة للنطاقات معالجة مدفوعات وتسويتها بطريقة قابلة للتشغيل البيني بين مختلف مزودي أنظمة الدفع. وتعد إمكانية التشغيل البيني عنصرًا لا غنى عنه لتحقيق الشمولية ومعيارًا أساسيًا في البنية التحتية الرقمية العامة، لأنها تتيح مجالاً متكافئًا بين مختلف مزودي خدمات الدفع والجهات الفاعلة الحالية والجهات الجديدة في السوق. وتوفر أيضًا إمكانات أكبر للانتشار والوصول

الشكل 2.1 | عدد أنواع أنظمة الدفع الفوري تدريجيًا (العدد = 31)

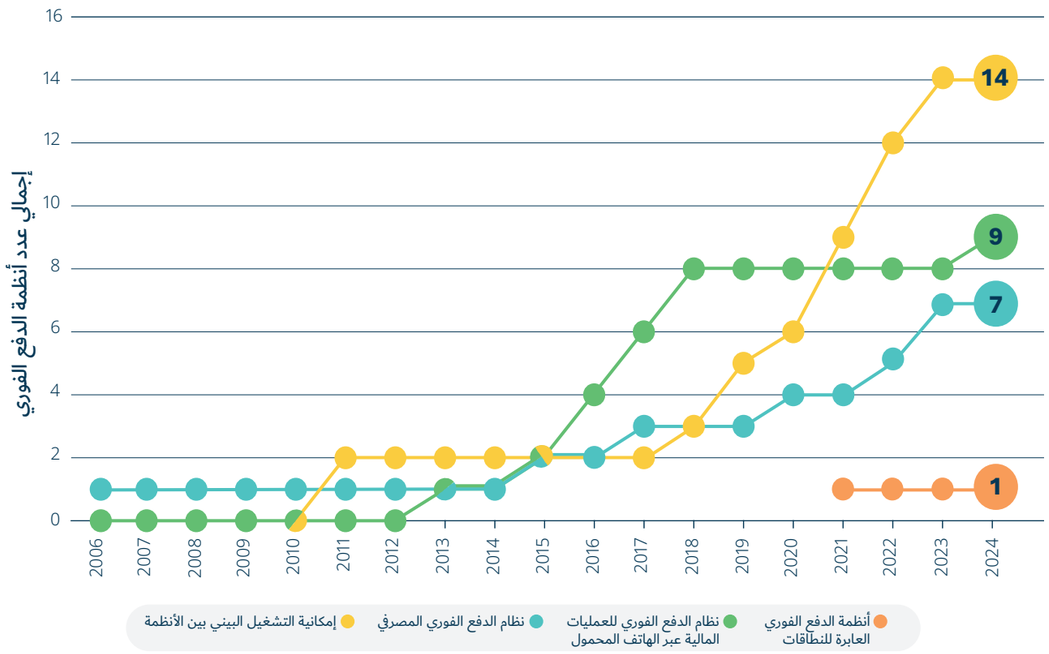

حجم المعاملات وقيمها

زادت قيم معاملات أنظمة الدفع الفوري بنسبة 39% سنويًا منذ عام 2019.

سُجّلت زيادة في حجم المعاملات المُعالجة وقيمتها على مدار السنوات الخمس الماضية، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 37٪ و39٪ على التوالي.

وفي عام 2023، بلغ عدد المعاملات التي عالجها نظام الدفع الفوري في عام 2023، 49 مليار معاملة، وهو أكبر حجم سنوي سُجّل حتى الآن، أي زيادة قدرها 47% مقارنة بعام 2022. ويعبر هذا النمو عن استخدام أنظمة الدفع الفوري المتزايد في عديد من الدول.

وبلغ إجمالي القيمة السنوية لنظام الدفع الفوري أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي. وزادت قيم معاملات نظام الدفع الفوري في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 ، بنسبة 273%.

حتى الآن، عالجت أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول أكبر عدد من المعاملات بما يمثل 38% من إجمالي المعاملات المعالجة في عام 2023، بينما تتعامل أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات مع قتم أكبر، نحو 481 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

الشكل 2.2 | قيم المعاملات وأحجامها (العدد = 23)*

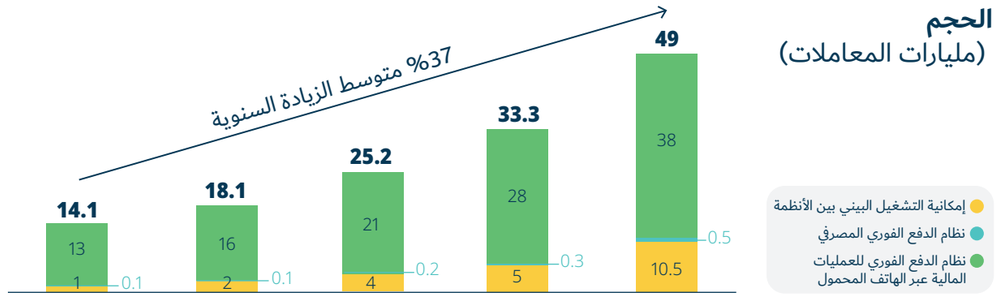

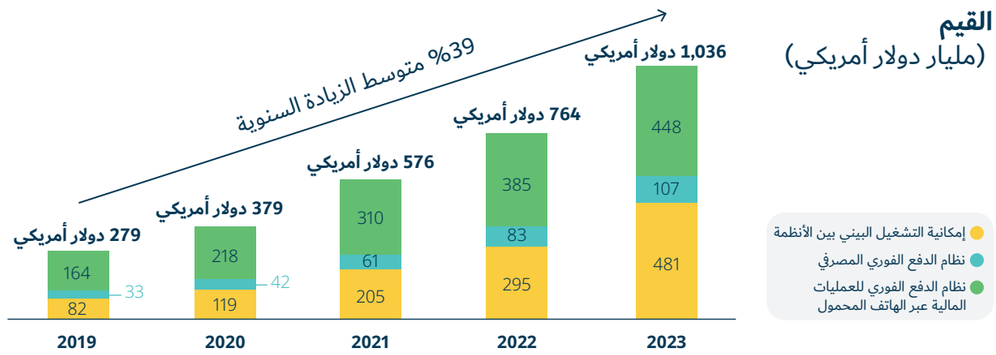

* لم تُستلم أي بيانات في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 من نظام LeSwitch (ليسوتو - النظام الجديد)، وMarocPay (المغرب)، وVirement Instantané (المغرب)، وSIMO (موزمبيق)، وeNaira (نيجيريا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (على مستوى القارة)، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإفريقية للجنوب الأفريقي (SADC).

ملاحظة: قد يكون تقدير أحجام المعاملات وقيمها أقل مما هي عليه فعليًا. واستُمدت البيانات في الشكل 2.2 من مدخلات الدراسات الاستقصائية المكتوبة التي قدمتها البنوك المركزية أو مشغلو أنظمة الدفع الفوري أو كلاهما. وعمومًا، استُلم 23 دراسة استقصائية. بينما لم تتوفر بيانات ثمانية أنظمة دفع فوري. ولم يُطلق نظام LeSwitch (ليسوتو) رسميًا حتى عام 2024. ولم يقدم نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بيانات عن الأحجام والقيم في إجابته على الدراسة الاستقصائية. ولم تسلم البنوك المركزية ومشغلو أنظمة الدفع الفوري لستة أنظمة إضافية ردودها على الدراسات الاستقصائية، مما أدى إلى غياب القيم الخاصة بالأنظمة التالية: MarocPay (المغرب) وVirement Instantané (المغرب) (كلاهما بنك المغرب) ونظام SIMO (موزمبيق) (بنك موزمبيق) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، eNaira (نيجيريا) (كلاهما البنك المركزي النيجيري) ونظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS التابع للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afrimexbank). واعتُمد على البحث المكتبي للحصول على المعلومات بشأن هذه الأنظمة.

الملكية والحوكمة

يخضع ثلاثة عشر نظام دفع فوري للحوكمة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أنظمة الدفع الفوري إما أن تكون مملوكة للمشاركين أو للجهات التنظيمية أو لكليهما معًا. ويوجد توزيع متساوٍ لهياكل الملكية بين نظام الدفع الفوري في أفريقيا

ويخضع ثلاثة عشر نظامًا للحوكمة عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتخضع عشر أنظمة دفع فوري لحوكمة الجمعيات الخاصة، بينما يخضع ثماني أنظمة دفع فوري لحوكمة البنك المركزي وحده. ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة العابرة للنطاقات التي تتيح دمج فئات مختلفة من المشاركين تخضع في أغلب الأحيان لحوكمة البنك المركزي أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الحوكمة والشمولية

تحتل الحوكمة التعاونية بين القطاعين العام والخاص مكانة بارزة في تحقيق الشمولية:

- قد تكون الأنظمة المملوكة حصريًا للمصارف الكبيرة أقل ملاءمة للمصارف الأصغر أو مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين وقد تفرض رسومًا أعلى لتعويض الإنفاق الاستثماري.
- ومن ناحية أخرى، قد يواجه نظام الدفع الفوري المملوك للبنك المركزي، الخاضع لحوكمته صعوبة في كسب التأييد من مزودي خدمات الدفع.

وتعكس آلية الحوكمة التعاونية أهداف الشمولية التي تهدف البنوك المركزية إلى تحقيقها لتصميم نظام الدفع الفوري، بالإضافة إلى توفير فرصة مباشرة أمام مؤسسات القطاع لتقديم ملاحظاتها بشأن الإصلاحات الضرورية في السياسيات واللوائح التنظيمية. ويمكن تحقيق الحوكمة التعاونية بالملكية المباشرة وحقوق التصويت، أو بشكل غير مباشر بواسطة اللجان أو مجموعات العمل.

حالات الاستخدام

جميع أنظمة الدفع الفوري تمكّن المدفوعات من أفراد إلى أفراد (P2P) والمدفوعات من أفراد إلى شركات (P2B) ومن أفراد إلى حكومة (P2G) آخذة في الازدياد، لكن ما زالت المدفوعات من حكومة إلى أفراد غير مستغلة بالكامل.

آثار الشمولية نتيجة تمكين المزيد من حالات الاستخدام: تحقق حالات الاستخدام من أفراد إلى أفراد (P2P) ومن أفراد إلى شركات (P2B) الفائدة مباشرة للمستخدمين النهائيين. ومع ذلك، ثبت أن تمكين حالات الاستخدام الإضافية، مثل الأجور الرقمية والمدفوعات الحكومية، يؤدي إلى زيادة اعتماد الحسابات المالية والمدفوعات بفضل انتظام تلقي الدخل الرقمي

يدعم نظام الدفع الفوري في نيجيريا فقط كل حالات استخدام المدفوعات، وهو أمر ساعد على توسيع نطاق انتشاره

الشكل 2.3 | حالات الاستخدام المُمكّنة حسب نوع نظام الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد =31)

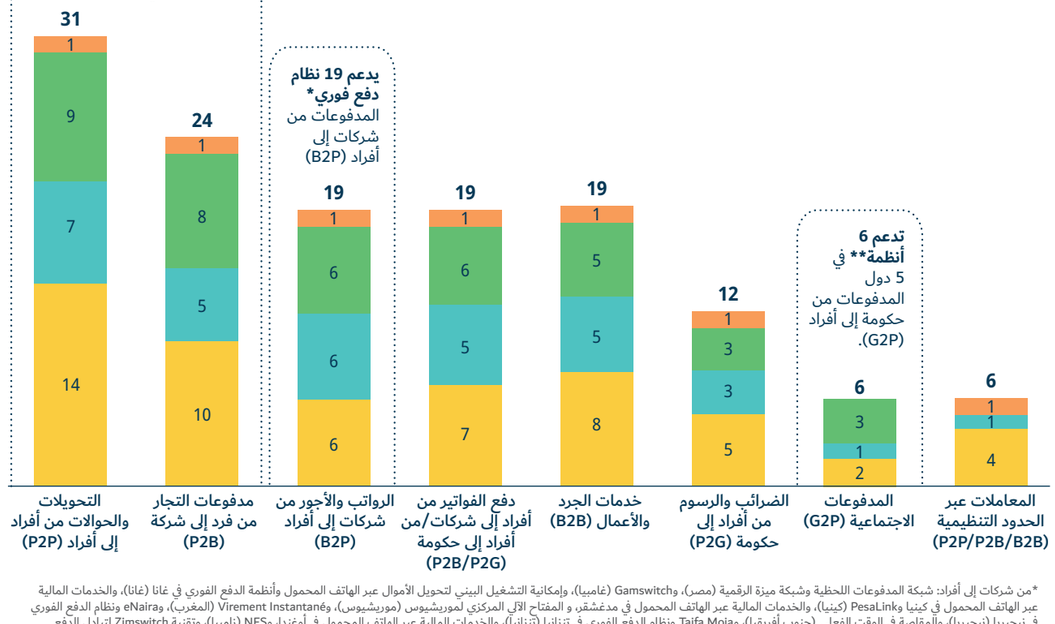

*من شركات إلى أفراد: شبكة المدفوعات اللحظية وشبكة ميزة الرقمية (مصر)، وGamswitch (غامبيا)، وإمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الفوري في غانا (غانا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا PesaLink (كينيا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر، و المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (موريشيوس)، Virement Instantané (المغرب)، وeNaira ونظام الدفع الفوري في نيجيريا (نيجيريا)، والمقاصة في الوقت الفعلي (جنوب أفريقيا)، وTaifa Moja ونظام الدفع الفوري في تنزانيا (تنزانيا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا، وNFS (زامبيا)، وتقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري (زيمبابوي)، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (المنطقة النقدية لغرب أفريقيا)

**المدفوعات من حكومة إلى أفراد: إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الفوري في غانا (غانا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر، والمغربية للأداء (المغرب)، ونظام الدفع الفوري في نيجيريا (نيجيريا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا.

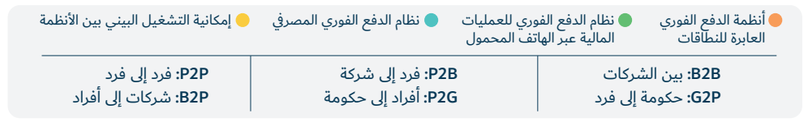

القنوات

تعد التطبيقات والقنوات الأخرى ذاتية الخدمة الأكثر انتشارًا، ولكن قنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة والقنوات التي تتيح مساعدة بشرية ما زالت مهمة للشمولية

وتحظى القنوات التي توفر مساعدة بشرية عبر الوكلاء في أكشاك الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أو فروع المصارف بدعم من 21 نظام دفع فوري مقارنة بالأكشاك و20 نظام دفع فوري مقارنة بالفروع. وتؤدي هذه العناصر دورًا حاسمًا بالنسبة للمستخدمين النهائيين الذين يحتاجون إلى الدعم البشري.

وتحتل القنوات الأخرى ذاتية الخدمة مثل المتصفّح أو تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)، المرتبة الثانية من حيث الانتشار، إذ تحظى القناة الأولى بدعم من 24 نظامًا بينما تحظى القنوات الثانية بدعم من 23 نظامًا.

وتتزايد شعبية رموز الاستجابة السريعة (QR) وتقنية التواصل قريب المدى (NFC): ويدعم 17 نظامًا رموز الاستجابة السريعة (QR code)، مقارنة بمجموعة 11 نظامًا في عام 2023. وزاد عدد أنظمة الدفع الفوري التي تدعم المدفوعات بتقنية التواصل قريب المدى من نظامين إلى سبعة أنظمة خلال الفترة نفسها.

تطبيقات الهاتف المحمول - أو اختصارًا، التطبيقات - هي القناة الأكثر انتشارًا في القارة، إذ تحظى بدعم من 30 نظام دفع فوري.

الشكل 2.4 | قنوات الدفع المدعومة حسب نوع نظام الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)

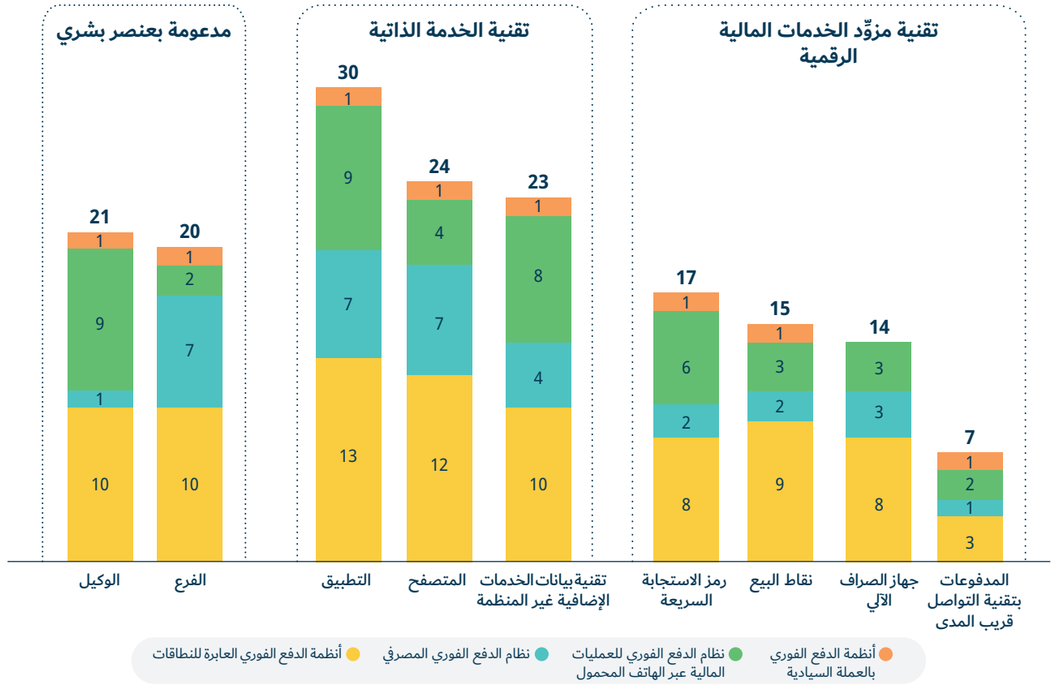

في المجمل:

: قد يتيح التوجه نحو تقنيات الهواتف الذكية تجربة أكثر تخصيصًا للمستخدمين، لكن تظل القنوات التي تقدم مساعدة بشرية وتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة مهمتين للمستخدمين الأفارقة الذين ما زالوا يمتلكون هواتف بسيطة أو عادية.

الأدوات

النقود الإلكترونية والتحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان هما الأكثر شيوعًا

- تحظى **أدوات النقود الإلكترونية** بدعم من 20 نظام دفع فوري
- يحظى **التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان** بدعم من 18 نظام دفع فوري
- يحظى **التحويل الإلكتروني للأموال بالخصم** بدعم من 12 نظام دفع فوري وتحظى بطاقات الخصم بدعم من 10 أنظمة دفع فوري
- توفر **الأنظمة العابرة للنطاقات** أكبر مجموعة متنوعة من الأدوات.
- تركز **أنظمة الدفع الفوري البنكية** بصورة أساسية على دعم التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالائتمان مع استخدام التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالخصم باعتباره أداة ثانوية

الشكل 2.5 | أدوات أنظمة الدفع الفوري المدعومة، إشارات متعددة (العدد = 31)

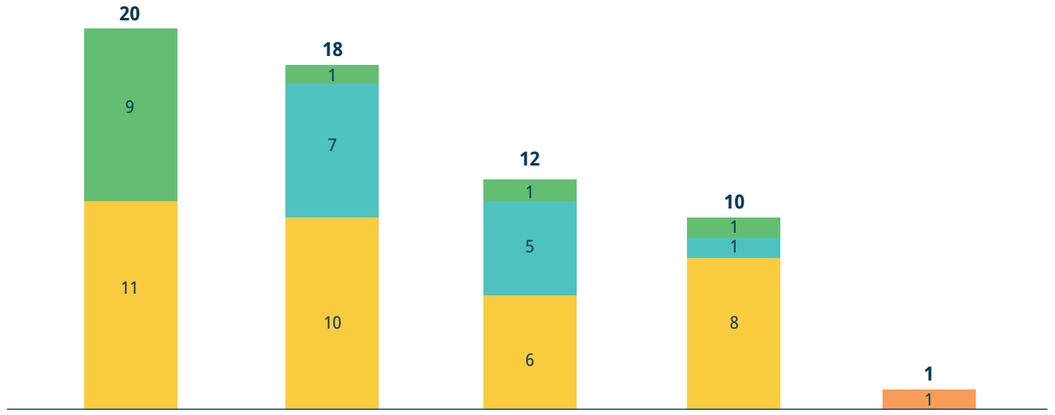

* العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) أداة منفصلة تُستخدم حاليًا فقط في نظام eNaira في نيجيريا.

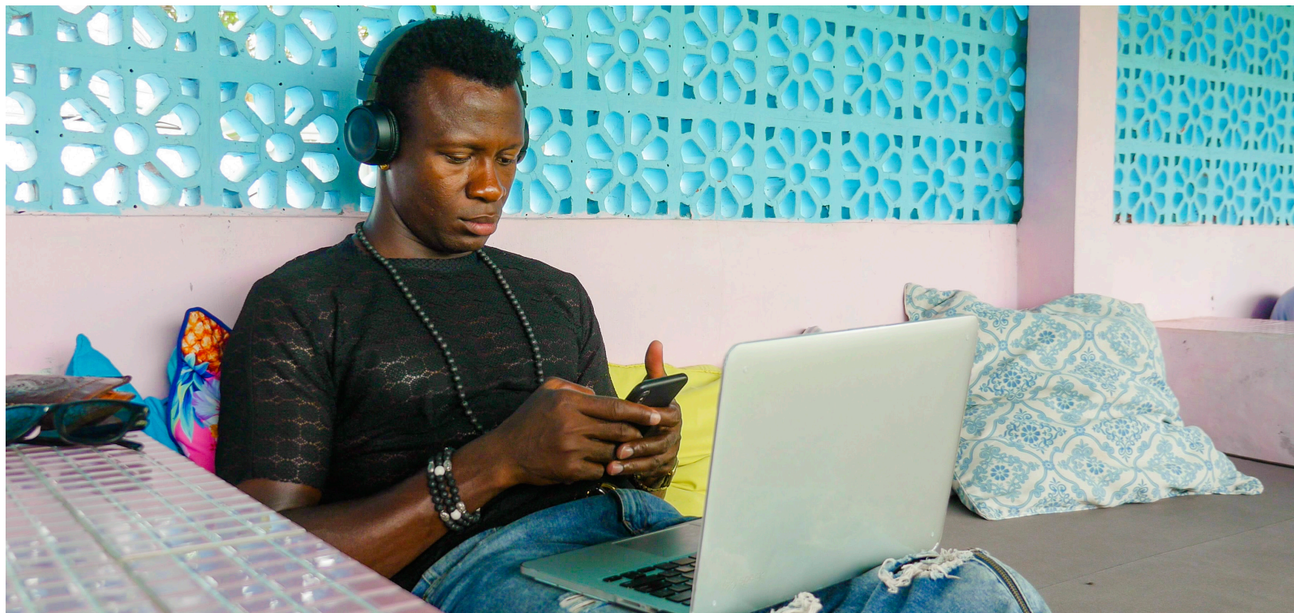

الشمولية

يتقدم مزيد من أنظمة الدفع الفوري نحو الشمولية.

المقارنة مع نطاق الشمولية لعام 2023:

- انتقلت أربعة أنظمة (المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس، ونظام الدفع الفوري في نيجيريا، ونظام الدفع الفوري في تنزانيا، وتقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري) **إلى المستوى المتقدم**، وهو انتقال رفع عدد الأنظمة الإجمالي في المستوى المتقدم إلى تسعة أنظمة ضمن 13 دولة
- **ومن بين الأنظمة في المستوى المتقدم**، يعد نظام الدفع الفوري في نيجيريا الأقرب إلى الوصول إلى مستوى النضج في الشمولية، إذ عمل على دمج جميع حالات الاستخدام، لكن لا ينقصه سوى قنوات الانتصاف الإضافية للمستخدمين النهائيين
- وتتجه ستة أنظمة أساسية نحو **المستوى المتقدم**، لأنها تلبي بالفعل معيارين من أصل ثلاثة معايير للمستوى المتقدم
- وانتقلت ثلاثة أنظمة إلى **المستوى الأساسي من مستوى «غير مصنفة»** (الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا و EthSwitch)
- وانخفض عدد **الأنظمة غير المصنفة** من 12 إلى 10. ويرجع سبب هذا التراجع في عدم تصنيفها في العادة إلى أنها لا تُتيح المدفوعات من أفراد إلى شركات

الشكل 2.6 | خريطة أنظمة الدفع الفوري على نطاق الشمولية

*يحقق نظاما غانا معًا مستوى متقدمًا

3

اعتماد المستخدم النهائي للمدفوعات الرقمية في أفريقيا

يُجري كثير من المستهلكين الآن مدفوعات رقمية بما لا يقل عن مرة واحدة في الأسبوع. ويؤثر النوع الاجتماعي ووتيرة الدخل والعمر على الاستخدام.

تشير الدراسات الاستقصائية والمناقشات النوعية الفردية في خمس دول إلى أن معظم مستخدمي الدفع الرقمي في العينة يميلون إلى إجراء معاملة رقمية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع.[1] وبشكل أكثر تحديدًا

- وتُعد الجزائر البلد الوحيد الذي يستخدم فيها قرابة نصف الأفراد الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية المدفوعات الرقمية بوتيرة أقل من مرة واحدة في الأسبوع
- ويستخدم المشاركون من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدفوعات الرقمية بوتيرة أكبر مقارنة بالأفراد في جميع الدول باستثناء أوغندا

وأفادت المستجيبات بأن نقص المعرفة وتدنّي مستويات الدخل بالإضافة إلى محدودية الاستقلال المالي تشكل عواملا تثنيهن عن استخدام المدفوعات الرقمية

- ويستخدم المشاركون الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا المدفوعات الرقمية بوتيرة أكبر
- ويستخدم المستجيبون من أصحاب الدخل غير الثابت المدفوعات الرقمية بوتيرة أقل ممن لديهم دخل ثابت

الجدول 3.1 | تحليل مجموعات المستخدمين داخل كل بلد

	كل المستجيبين		المستجيبون من الأفراد		المستجيبون من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	
	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقابل الأفراد	السن	النوع الاجتماعي	تواتر الدخل	النوع الاجتماعي	حجم الشركة
الجزائر	تستخدمها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر	يستخدمها الأصغر سناً أكثر	لا يوجد تباين كبير	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الرجال أكثر	لا يوجد تباين كبير
إثيوبيا		لا يوجد تباين كبير		يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	لا يوجد تباين كبير	تستخدمها المؤسسات الكبيرة أكثر
غينيا		يستخدمها الأكبر سناً أكثر	تستخدمها النساء أكثر	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	يستخدمها الرجال أكثر	لا يوجد تباين كبير
موريشيوس		يستخدمها الأصغر سناً أكثر	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	لا يوجد تباين كبير	
أوغندا	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الأصغر سناً أكثر	يستخدمها الرجال أكثر	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر		

دليل درجات الألوان: الفجوة في النقاط المئوية بين مجموعتين من المستخدمين من حيث نسبة المستخدمين الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع
أكثر من 15 نقاط مئوية | 10 إلى 15 نقاط مئوية | 5 إلى 9 نقاط مئوية

*تشير فئة "الأصغر سنًا" إلى المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا

> "نحن نوفر الكثير من المال بفضل المدفوعات الرقمية, وسنوفر المزيد من الأموال في المستقبل.". الدفع الرقمي أسرع بكثير، وأكثر ملاءمة، و وأكثر أريحية لنا عند استخدامه."
>
> - ذكر، مستخدم، صاحب شركة صغيرة، موريشيوس

1 يستند هذا القسم إلى أبحاث المستهلكين التي أُجريت في شهري فبراير ومارس 2024 في الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا، بعينة كمية غير مُمثلة تتألف من 100 مستجيب لكل دولة وعينة نوعية تتألف من 20 مستجيب لكل دولة.

الادخار وشحن رصيد المكالمات هما أكثر حالات الاستخدام رقمنة. وتحتل المدفوعات الرقمية للسلع المنزلية مرتبة متأخرة.

في غينيا وأوغندا، استخدم أكثر من 70% من المستجيبين الأفراد المدفوعات الرقمية في الشهر الذي سبق الدراسة الاستقصائية في أكثر ثلاث حالات استخدام شيوعًا لديهم

يعد الادخار حالة استخدام شائعة ومرقمنة بمستوى كبير أو متوسط للأفراد في جميع الدول باستثناء إثيوبيا

يعد شحن رصيد المكالمات واستلام الأموال وإرسالها إلى أفراد العائلة والأصدقاء حالات الاستخدام التالية الأكثر رقمنة

يعد تلقي **الدخل** رقميًا حافزًا للإقبال على المدفوعات الرقمية

تحتل المدفوعات الرقمية للمعاملات من أفراد إلى شركات مثل **المواصلات والسلع المنزلية** مرتبة متأخرة مقارنة بغيرها من حالات استخدام المدفوعات

الجدول 3.2 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين الأفراد

	العدد	الجزائر	إثيوبيا	غينيا	موريشيوس	أوغندا
تصنيف أكثر حالات الاستخدام شيوعًا ضمن الأفراد	1	دفع ثمن اللوازم المنزلية	شحن رصيد المكالمات	شحن رصيد المكالمات	تكاليف الحافلات أو الوقود	شحن رصيد المكالمات
	2	تلقي الأجر	دفع ثمن اللوازم المنزلية	دفع ثمن اللوازم المنزلية	شحن رصيد المكالمات	توفير المال
	3	توفير المال	تكاليف الحافلات أو الوقود	توفير المال	دفع ثمن اللوازم المنزلية	تلقي الأموال من العائلة والأصدقاء
	4	شحن رصيد المكالمات	تلقي الأجر	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	تلقي الأجر	تكاليف الحافلات أو الوقود
	5	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	تلقي الأجر	توفير المال	دفع ثمن اللوازم المنزلية

- حالات الاستخدام التي أجرى فيها أكثر من 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي
- حالات الاستخدام التي أجرى فيها نحو 40% إلى 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي
- حالات الاستخدام التي أجرى فيها أقل من 40% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي

> «أتلقى راتبي في المصرف ثم أحوله إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لأنني في أغلب الأحيان أستخدم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و{المزوّد رقم 3}.»
>
> أنثى، 30-44 سنة، إثيوبيا

تستخدم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدفوعات الرقمية في استلام المدفوعات من العملاء، ودفع رواتب الموظفين والموردين

يعد تلقي المدفوعات من العملاء حالة من حالات الاستخدام الشائعة للمؤسسات بل حتى أنها حفزت بعض أصحاب المؤسسات على استخدام المدفوعات الرقمية في المقام الأول. ويستخدم المشاركون من فئة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجزائر وموريشيوس وأوغندا المدفوعات الرقمية للأغراض الآتية

- دفع رواتب الموظفين
- إرسال أموال للموظفين لدفع تكلفة المواصلات أو شحن رصيد المكالمات

وأصبحت **مدفوعات الموردين** أكثر رقمنة بشكل متزايد في جميع الدول، بفضل التجارة الإلكترونية ومطالبة الموردين بالحصول على المدفوعات رقميًا

ويأتي **ادخار الدخل المكتسب** من العمل ضمن أبرز خمس حالات استخدام للمدفوعات الرقمية في جميع الدول. وتكمن جاذبيته في تمكين المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إدارة شؤونها المالية والتخطيط لها بشكلٍ أفضل

الجدول 3.3 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

	العدد	الجزائر	إثيوبيا	غينيا	موريشيوس	أوغندا
تصنيف أكثر حالات الاستخدام شيوعًا ضمن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	1	استلام مدفوعات العملاء		استلام مدفوعات العملاء		الادخار من دخل المؤسسات
	2	مدفوعات الموردين		الادخار من دخل المؤسسات	مدفوعات الموردين	استلام مدفوعات العملاء
	3	الادخار من دخل المؤسسات		مدفوعات الموردين	الادخار من دخل المؤسسات	مدفوعات الموردين
	4	دفع رواتب الموظفين	سداد القروض	شحن رصيد مكالمات الموظفين		
	5	دفع تكاليف المواصلات للموظفين	شحن رصيد مكالمات الموظفين	سداد القروض	دفع رواتب الموظفين	

- حالات الاستخدام التي أجرى فيها أكثر من 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي
- حالات الاستخدام التي أجرى فيها نحو 40% إلى 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي
- حالات الاستخدام التي أجرى فيها أقل من 40% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي

> "اقترح العملاء هذه الطريقة لأن بعضهم يعيشون في أماكن بعيدة ولا يمكنهم الدفع نقدًا"
>
> أنثى، مالكة مؤسسة، الجزائر

تعد راحة البال والتكلفة المنخفضة والثقة والسرعة والموثوقية عواملًا تشجع على الاستخدام المعتاد.

يعد الوصول إلى الهاتف والإنترنت من العوامل الضرورية لتمكين المدفوعات الرقمية ولكنها من بين أبرز ثلاثة عوائق في جميع الدول. وتعد القدرة المنخفضة على تحمل التكاليف العائق الأكثر شيوعًا، لا سيما في إثيوبيا وأوغندا، ويجد بعض المشاركين أيضًا صعوبة في قراءة التعليمات والتنقل عبر واجهات المستخدم

هل يمكنك الوصول إلى المدفوعات الرقمية؟

تُعتبر راحة البال من العوامل المهمة التي تشجع المستخدمين المبكرين على التحول إلى مستخدمين معتادين، وخاصة السرعة والوقت االمُوفّر والقدرة على الوصول إلى المدفوعات في أي مكان. وأكد المشاركون أيضًا على الأمان الذي توفره المدفوعات الرقمية ضد السرقة

ما الذي يشجع على الاستخدام المبكر؟

تشكل شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة والصعوبات في إلغاء المعاملات في حالة وجود أخطاء أو احتيال والقبول المحدود للمدفوعات الرقمية من جانب البائعين، عوائقًا أمام الاستخدام المعتاد. ويؤدي الخوف من الاحتيال والنصب إلى تقويض الثقة، وتزداد الأمور سوءًا بسبب خدمة العملاء الرديئة وضعف سبل الانتصاف. وقد تشكل تكاليف المعاملات أيضًا عائقًا في بعض الدول

ما الذي يشجع على الاستخدام المعتاد؟

لا يستخدم الناس

المدفوعات الرقمية عندما تكون لديهم مخاوف بشأن خصوصية البيانات أو فرص قليلة لاستخدام المدفوعات الرقمية في حياتهم اليومية أو في إطار عملهم، أو عندما لا يثقون في مزودي الخدمات أو عندما يرون أن المدفوعات الرقمية أعلى تكلفة نسبيًا من النقد أو عندما لا يكون لديهم الوعي والمعرفة بكيفية استخدامها

يستخدم الناس

المدفوعات الرقمية عندما يتلقون دخلهم رقميًا، أو عندما يستخدم الأهل والأصدقاء المدفوعات الرقمية ويوصون بها، أو في حالة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عندما يرغب عملاؤها في الدفع رقميًا

«ذات مرة، عندما كنت مع زوجي، حاولنا الدفع باستخدام خيار الدفع الرقمي، لكن الأمر لم يتحقق لأن الوصول إلى الشبكة لم يكن متاحًا.»

مستخدمة، مالكة مؤسسة متناهية الصغر، الجزائر

«اكتشفت ذلك عندما كان الناس يستخدمونه، كنت أسمعهم يتحدثون عن المزوّد أ، لذلك بدأت في استخدامه أيضًا.»

أنثى، مستخدمة، مستهلكة فرد، غينيا

«هناك خطر آخر يتمثل في الاحتيال الرقمي. يمكن لأي شخص أخذ المال بطريقة لا يمكنك فهمها أو تفسيرها.»

ذكر، مستخدم، فرد، أوغندا

"يجب أن تُقدر قيمة الوقت الذي تقضيه في إدارة أعمالك أو الوقت الذي تقضيه للذهاب إلى المصرف لمجرد توفير الأموال التي تدفعها مقابل المعاملة التي تجريها."

ذكر، مستخدم، عميل، إثيوبيا

عوائق الشمولية

تساهم ديناميكيات المنافسة واللوائح التنظيمية في تشكيل القدرة على تلبية احتياجات المستخدم النهائي.

تعتمد قدرة نظام الدفع الفوري على تلبية احتياجات المستخدم النهائي وجعل المدفوعات الرقمية أكثر شمولية، ومن ثم تحوله إلى نظام دفع فوري شامل، على الديناميكيات التنافسية داخل سوقه، وفرصه للتوسع، والعوامل التمكينية للشمولية والعوائق التي يتعامل معها

قد لا يكون لدى مزودي الخدمات من القطاع الخاص الحافز للمشاركة في نظام الدفع الفوري:
قد يقاوم مزودو الخدمات الذين يتمتعون بقدرة جذب عالية وبنية دفع راسخة في سوقهم الانضمام إلى نظام الدفع الفوري دون وجود حافز واضح أو قيمة مقترحة. وفي هذه الأسواق، قد يكون عدد المعاملات والقيم التي تمر عبر أنظمة الدفع الفوري منخفضًا انخفاضا شديدا لا تتمكن معها هذه الأنظمة من العمل بشكل مستدام.

التكامل المعقد أو المكلف:
يواجه مزودو خدمات الدفع الأصغر حجمًا أو من يستخدمون التكنولوجيا الأقدم تحديات عند التكامل مع نظام الدفع الفوري

قد يؤدي التداخل الجغرافي إلى تجزئة نطاق الانتشار:
بعض أنظمة الدفع الفوري قيد التطوير هي أنظمة إقليمية تقدم خدمات قد تتداخل مع الخدمات التي تقدمها الأنظمة المحلية

قد تؤدي اللوائح التنظيمية وأنظمة الترخيص إلى الحد من نطاق انتشار المدفوعات الرقمية:
قد تواجه أنظمة الدفع الفوري التي تعمل في ظل لوائح تنظيمية تقييدية صعوبة في ضم مشاركين جدد، مثل مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين، مما يحد من عدد المستخدمين النهائيين الذين يمكنهم الوصول إليهم.

4

تسليط الضوء على الحاجة إلى اللوائح التنظيمية الداعمة للابتكار

تحليل تفصيلي لتراخيص شركات التكنولوجيا المالية وقواعد اعرف عميلك إلكترونيًا

تمكين شمولية أنظمة الدفع الفوري من خلال لوائح تنظيمية داعمة للابتكار.

تشكل القوانين واللوائح التنظيمية والتوجيهات التنظيمية منتجات وخدمات الدفع الفوري المتاحة في السوق، على الرغم من تحقيق بعض الدول في أفريقيا تقدمًا كبيرًا في تحديث أطرها التنظيمية، ما زال العديد منها يواجه تحديات في توفير بيئات تدعم أنظمة الدفع الفوري دعمًا كاملاً وتُشجع على الابتكار والشمول

وفي ظل تبني الجهات التنظيمية للأطر التنظيمية القادرة على مواكبة التطورات في مشهد المدفوعات المتغير، يوجد مجالان محددان في اللوائح التنظيمية يحظيان بإمكانات عالية للتأثير على التقدم نحو الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري الشاملة والبنية التحتية الرقمية العامة

- ترخيص شركات التكنولوجيا المالية
- اللوائح التنظيمية لعمليات اعرف عميلك إلكترونيًا

تُتاح للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري فرصة للدفاع عن هذين المجالين وتقديم المدخلات بشأنهما

زيادة انتشار أنظمة الدفع الفوري بتراخيص شركات التكنولوجيا المالية المتناسبة مع المخاطر.

تؤدي العوائق التي تواجه ترخيص شركات التكنولوجيا المالية إلى الحد من نطاق انتشار المدفوعات الفورية
تؤدي اللوائح التنظيمية أو أنظمة الترخيص غير الواضحة والتي لا تتناسب مع المخاطر وتفرض ضغوطًا على مزودي خدمات الدفع إلى إعاقة إمكانات شركات التكنولوجيا المالية للمشاركة في أنظمة الدفع الفوري. وهو أمر يؤدي إلى الحد من توافر الابتكارات التي تهدف إلى الوصول إلى الفئات المهمشة وغير المخدومة. وقد يمنع ذلك أيضًا شركات التكنولوجيا المالية من العمل بشكل كامل في القطاع المالي الخاضع للتنظيم

من شأن اللوائح التنظيمية الداعمة للابتكار، لا سيما التراخيص المتناسبة مع المخاطر، أن تُمكّن شركات التكنولوجيا المالية من المشاركة في نظام الدفع الفوري
لضمان حصول شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى على خيارات معقولة للتنافس والمساهمة في ابتكار وسائل الدفع ودمج أنظمة الدفع الفوري، تحتاج الدول إلى آليات تنظيمية وأدوات ترخيص تشتمل عليها. وهذا يعني الانتقال من آلية الترخيص القائمة على المؤسسات إلى آلية الترخيص القائمة على الأنشطة، وتقديم تراخيص متناسبة مع المخاطر (مثل التقسيم إلى مستويات)، وإدخال البيئات التجريبية للوائح التنظيمية ومُيسّرات الابتكار

عوامل تمكين الشمولية

1. **توفير الوضوح والتوجيه بشأن العمليات التنظيمية والإشرافية.** تمُكن السياسات الواضحة والتواصل المستمر شركات التكنولوجيا المالية من الحصول على التراخيص، حتى قبل تحديث فئات التراخيص
2. **تطبيق آلية قائمة على المخاطر وتحديث فئات التراخيص.** إنشاء تراخيص متناسبة مع المخاطر (مثل التقسيم إلى مستويات) وتحديث فئات التراخيص لتكون مرنة وتواكب المشهد المتطور لأنشطة الدفع
3. **الاستفادة من تكنولوجيا الإشراف.** تؤدي رقمنة العمليات الإشرافية إلى تبسيط عمليات الترخيص تفريغ الموارد لتلبية احتياجات الدعم الأكثر تعقيدًا
4. **دمج الشمول المالي كجزء أصيل من معايير البيئة التنظيمية أو مركز الابتكار.** توفير إمكانية الوصول التفضيلي إلى المنتجات أو نماذج العمل التي تعطي الأولوية للمستخدمين المهمشين

تمكين التسجيل الشامل لمختلف الفئات في الأنظمة بمبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا

قد تأثير الآليات التنظيمية المتمثلة في «مبدأ اعرف عميلك» (KYC) والامتثال لإجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD) تأثيرًا كبيرًا في قدرة مزودي خدمات الدفع على دمج العملاء وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاستخدام المدفوعات الرقمية

تشتمل عملية اعرف عميلك على ثلاث خطوات رئيسية هي: مشاركة السمات وتوفير بيانات الهوية والتحقق من بيانات الهوية. ومن شأن اتباع آليات صارمة للغاية في عمليات اعرف عميلك والاعتماد القوي على العمليات الورقية واليدوية أن يؤديا إلى استبعاد الأشخاص، وقد تكون هذه الآليات غير فعالة في إدارة المخاطر (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، 2021). ويؤدي مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا إلى استبدال هذه الآلية اليدوية لتحل محلها بدائل تسمح باستخدام التوثيق والتحقق بطريقة إلكترونية - أي آلية أكثر شمولية

ويوضح الشكل التالي سير مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا عبر جميع الخطوات، والفوائد التي يمكن أن تحققها، مقارنة بالوسائل غير الإلكترونية لتحديد الهوية

الشكل 4.1 | نظرة عامة عن عملية اعرف عميلك واستخدام الوسائل الإلكترونية

	المرحلة 1: يشارك العميل سمات الهوية (على سبيل المثال، الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان)	المرحلة 2: يعمل مزوّد خدمات الدفع على التحقق من سمات الهوية مقارنة ببيانات الهوية المقدمة من جانب العميل	المرحلة 3: مزوّد خدمات الدفع يتحقق من صحة بيانات الهوية
وسائل غير إلكترونية	• استمارة ورقية • مشاركة التفاصيل شفهيا	• بيانات الهوية والوثائق الورقية (على سبيل المثال، بطاقة الهوية الوطنية وإثبات العنوان)	• فحص أوراق الهوية بصريًا وعينيا
وسائل إلكترونية	• استمارة تُملأ بياناتها إلكترونيًا • نموذج معبأ تلقائيًا من قاعدة البيانات/منطقة مقروءة آليًا/رمز استجابة سريع/شريحة (إذا كانت بنية مفاتيح البنية التحتية العامة/التشفير العام) متضمنة، وهذا يشمل الخطوة 3	• نسخة إلكترونية من بيانات هوية ورقية • البيانات البيومترية • بيانات هوية إلكترونية دون أي وثيقة ورقية	• التحقق من صحة الصور/الوثائق إلكترونيًا • التحقق المتبادل من السمات/بيانات الهوية مقارنة بقاعدة البيانات/منطقة مقروءة آليًا/رمز استجابة سريع/شريحة • كشف الاحتيال • التحقق من الصحة باستعمال الفيديو • التحقق من صحة المواد المرمزة • تحديد كون صاحب الهوية على قيد الحياة
هدف مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا الأساسي	• تحسين دقة البيانات • تحسين راحة العملاء • إتاحة التفاعل عن بعد • التغلب على العوائق التي تخص القراءة والكتابة	• زيادة القوة • إتاحة التفاعل عن بعد	• زيادة القوة • إتاحة التفاعل عن بعد

يساهم خيار التفاعل عن بعد مع العملاء في تحسين إمكانية استعمال الخدمات المالية.

تسمح جميع الدول التي لديها نظام دفع فوري ببعض عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا، لكن ما زالت هناك فجوات

عملت جميع الدول التي لديها نظام دفع فوري قيد التشغيل على تمكين بعض عناصر مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا. لكن ما زالت هناك فجوات كبيرة في استخدام (أو عدم استخدام) تمثل في بياناتالاعتماد الإلكترونية، وهي إما غير مسموح بها أو هناك نقص في الإرشادات حول كيفية استخدامها. وقد يسفر نقص الإرشادات عن حالة من عدم اليقين بين مزوّدي خدمات الدفع عن كيفية الامتثال للقانون، مما يؤدي إلى اتباع نهج أكثر صرامة وأقل شمولاً. (Cenfri, 2018b)

الجدول 4.1 | حصر اللوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونيًا عبر البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل

البلد	صورة تقديم السمات	نوع بيانات الهوية	التحقق من بيانات الهوية	التفاعل مع العملاء عن بعد	مبدأ اعرف عميلك متدرج المستويات
تفعيل مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا بصورة شاملة					
جمهورية مصر العربية[2]	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح به*	نعم*
كينيا	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به	لا
موريشيوس	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به	لا
نيجيريا	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به (خطورة عالية)	نعم
رواندا[3]	مسموح بالوسائل الإلكترونية**	مرن	مسموح بالوسائل الإلكترونية**	مسموح به	نعم
جنوب أفريقيا	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به	لا
تونس	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به	نعم
زمبابوي	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مرن	مسموح به (خطورة عالية)	لا
تفعيل عناصر من عملية اعرف عميلك إلكترونيًا					
أنغولا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به (خطورة عالية)	لا
إثيوبيا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	مرن	مسموح به (خطورة عالية)	نعم
غانا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح به (خطورة عالية)	نعم
غامبيا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	مرن	مسموح به (خطورة عالية)	لا
ليسوتو	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مرن	لا توجد أحكام خاصة	نعم
مدغشقر	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به	لا
ملاوي	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية	حضوريًا فقط	غير مسموح به	لا
المغرب	لا توجد أحكام خاصة	مرن	مرن	مسموح به (خطورة عالية)	لا
موزمبيق	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به (خطورة عالية)	لا
تنزانيا[4]	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به	نعم
أوغندا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به	نعم
زامبيا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	حضوريًا فقط	مسموح به	نعم
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	لا توجد أحكام خاصة	حضوريًا فقط	مرن	مسموح به (خطورة عالية)	لا

* Only applicable to non-banks. ** Only applicable to e-money issuers.

2 على الرغم من انعدام أحكام "اعرف عميلك إلكترونيًا" لدى البنك المركزي المصري، في الوقت الحالي، فإن بعض المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية طبقت صورة «مبسطة» من عملية اعرف عميلك إلكترونيًا بتنفيذ كافة العمليات إلكترونيًا باستثناء توقيع الوثائق - لأنه ما زال على العملاء التوقيع حضوريًا أو بواسطة وكيل (مقابلات الأطراف المعنية 2024). ومع ذلك، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية المعنية بتنظيم عمل المؤسسات غير المصرفية إرشادات موسعة بشأن تحديد الهوية رقميًا في عام 2023، وهو وضع فتح المجال أمام مبدأ اعرف عميلك إلكترونيًا بصورة شاملة للمؤسسات غير المصرفية. وبموجب هذه اللوائح التنظيمية، يجوز لمقدمي خدمات اعرف عميلك إلكترونيًا أن يحصلوا على اعتماد لتقديم خدمات تحديد الهوية والتحقق منها لصالح مؤسسات غير مصرفية. وبما أن المصارف العادية غير معنية بهذه اللوائح، فهي لا تزال بحاجة إلى الحصول على التوقيع بالحضور، على الرغم من إصدار البنك المركزي المصري استثناءات لبعض الحالات. ويعمل البنك المركزي المصري حاليًا على إعداد لائحة تنظيمية لعملية اعرف عميلك إلكترونيًا والهوية المالية الرقمية (مقابلات الأطراف المعنية، 2024)

3 أصدر بنك رواندا الوطني لوائح تنظيمية جديدة للنقود الإلكترونية في عام 2022، تتيح تسجيل العملاء إلكترونيًا مع التحقق من الهوية بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتحديد الهوية. وتفتح هذه اللوائح المجال أمام تنفيذ عملية اعرف عميلك إلكترونيًا (eKYC) بصورة شاملة للجهات المُصدرة للنقود الإلكترونية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللوائح التنظيمية المطبقة على المصارف لا تتضمن الإشارة الصريحة ذاتها إلى عملية اعرف عميلك إلكترونيًا فيما يخص خطوتي التحقق وتقديم السمات، ولكنها تتخذ نهجًا أكثر مرونة يشير إلى «وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة» وتسمح بالتفاعل الذي لا يحدث وجهًا لوجه مما يفتح أيضًا المجال أمام تنفيذ عملية اعرف عميلك إلكترونيًا بصورة شاملة.

4 تقدم تنزانيا عملية اعرف عميلك إلكترونيًا بصورة شاملة لمعاملات النقود الإلكترونية من المستوى 1، إذا كان لدى الفرد رقم هاتف مسجل وحساب خدمات مالية عبر الهاتف المحمول.

توسيع نطاق الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري باستخدام عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا

العوائق التي تحول دون تطبيق عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا بصورة شاملة تمنع من تنفيذ عملية تسجيل فعّالة للمستخدمين النهائيين في المناطق النائية أو الذين لا تصلهم الخدمات. وتشتمل التحديات التي تواجه تنفيذ عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا تنفيذًا كاملًا على العوائق المرتبطة باللوائح التنظيمية، والمشكلات المرتبطة بالتكنولوجيا والبنية التحتية، والقيود على العمليات والتمويل، والاعتماد من جانب مزوّدي خدمات الدفع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تصنيف التفاعلات عن بعد باعتبارها عالية المخاطر وعدم وجود مواءمة عبر الحدود والافتقار إلى الدعم للابتكار في اللوائح التنظيمية الحالية، عوامل تدفع المؤسسات المالية إلى استعمال المدفوعات بشكل تقليدي باللجوء إلى العمليات اليدوية والتناظرية وبيانات الهوية الورقية

اليقين حول القوانين من الجهات التنظيمية سيساعد في التشجيع على استخدام عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا وتوسيع نطاقها. وستمثل السياسات الوطنية والإقليمية عواملًا ضرورية للمساعدة في نشر عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا والبرامج ذات الصلة، بما في ذلك الهوية الرقمية. وستكون المواءمة بين البلدان أمرًا بالغ الأهمية للمدفوعات عبر الحدود لتجنب التكرار المكلف.

ممكّنات عمليات اعرف عميلك إلكترونيًا

1. **تنفيذ أطر تنظيمية متناسبة مع المخاطر في مجال العناية الواجبة للتحقق من العملاء**
ينبغي للجهات التنظيمية أن تنفذ آلية عمل مستندة إلى المخاطر لضمان قدر أكبر من المرونة في أطرها التنظيمية، وخاصة التحول نحو عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء المستندة إلى النتائج بالنسبة للمصارف والمؤسسات غير المصرفية.

2. **السماح ببيانات الهوية الإلكترونية والتقديم الإلكتروني للسمات**
يتعين على الجهات التنظيمية نشر توجيهات توضح ما هو مسموح به فيما يتعلق بتقديم السمات الإلكترونية أو استخدام بيانات الهوية الإلكترونية أو التمثيلات الإلكترونية لبيانات الهوية الورقية.

3. **تمكين التحقق الإلكتروني، وإنشاء بنية تحتية موثوقة ومتكاملة للهوية الرقمية**
إصدار توجيهات بشأن أساليب التحقق من الهوية الإلكترونية المسموح باستخدامها، وخاصة في ظل غياب قواعد بيانات حكومية أو أنظمة هوية رقمية يمكن الوصول إليها. وزيادة المبادئ التوجيهية التنظيمية من خلال البنية التحتية للهوية الوطنية التي طُوّرت بالبنية التحتية الرقمية العامة.

4. **التخلي عن تصنيف التفاعلات عن بعد بأنها عالية المخاطر**
ينبغي للجهات التنظيمية أن توضح أن التفاعلات عن بعد لا تنطوي دائمًا على مخاطر عالية وقد تكون مخاطرها قياسية أو منخفضة عند اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد الهوية.

5. **نشر ممارسات فعالة لمشاركة البيانات**
يمكن للجهات التنظيمية الضغط لاستيفاء متطلبات مشاركة المعلومات، وفقًا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وبالإضافة إلى التشجيع على اتباع آلية عمل تعاونية في تنفيذ عملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء بما يمكّن مزودي خدمات الدفع من الاعتماد على غيرهم من مزودي خدمات الدفع أو مزودي الخدمات الخاضعين للتنظيم فيما يتعلق بعملية اعرف عميلك إلكترونيًا.

6. **توحيد التوجيهات الإقليمية بشأن عملية اعرف عميلك إلكترونيًا لضمان الاتساق عبر مختلف الولايات القضائية**
ينبغي للجهات الإقليمية أن تقدم توجيهات إقليمية حول كيفية تفسير لوائحها التنظيمية من جانب مزودي خدمات الدفع في سياق عملية اعرف عميلك إلكترونيًا، ويمكنها أيضًا توحيد آليات العمل والممارسات التنظيمية والإشرافية.

5

الفرص لدفع عجلة الانتشار والشمولية وتوجهاتها

تتيح التوجهات على مستوى السوق والنظام والمستهلك فرصًا لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري ونطاق انتشارها.

ستؤثر العديد من التوجهات على أنظمة الدفع الفوري في السنوات القادمة، ويؤدي كل منها إلى فرص مميزة للمساعدة في تعزيز الشمولية. وتندرج هذه التوجهات في ثلاث فئات عامة هي

- ترتبط التوجهات على مستوى السوق بالبيئة التي تعمل فيها كل من أنظمة الدفع الفوري والأطراف المعنية بها، ومن أبرزها الأولوية الممنوحة للبنية التحتية الرقمية العامة
- تشير التوجهات على مستوى النظام إلى التوجهات الناشئة عن نظام الدفع الفوري نفسه
- تُبيّن التوجهات على مستوى المستهلكين السلوكيات والاحتياجات الخاصة بهم

قد يؤدي الزخم وراء البنية التحتية الرقمية العامة إلى تعزيز شمولية أنظمة الدفع.

توجّهات السوق

التوجه	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. يتيح مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) مناقشة نظام الدفع الفوري بشكل أكثر وضوحًا	تحظى البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) بأولوية كبيرة في المناقشات العالمية بالإضافة إلى كونها ركيزة للتحوّل الرقمي.	• استغلال الزخم حول البنية التحتية الرقمية العامة لترسيخ مكانة أنظمة الدفع الفوري لتُشكل منفعة عامة وللحصول على الدعم في تطوير الاستراتيجية والقدرات. • التعاون مع الأطراف المعنية الأخرى في المنظومة للتوافق بشأن معايير مشتركة تشمل الاقتصاد الرقمي.
2. يعتمد التأثير المرتبط بكل من أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على مستوى النضج في التحول الرقمي للبنية التحتية الوطنية	تتعرض الثقة في الخدمة والوصول إليها إلى التقويض بسبب تعطل تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة وأخطاء الشبكة، رغم أن مزودي خدمات الدفع ليسوا المتسببين في ذلك	• الاستفادة من المكاسب الناتجة عن الرقمنة بتنفيذ خيارات حديثة لقبول المدفوعات وتحويلها. • إعداد حلول بديلة مثل المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت أو الملصقات التي تستخدم تقنية التواصل قريب المدى والمدعومة في أنظمة الدفع الفوري. • زيادة الثقة بتعزيز الشفافية حول حالة الدفع وقنوات الانتصاف.
3. سيظل الابتكار في أنظمة الدفع الفوري مقيدًا باللوائح التنظيمية وعدم الاستخدام الكافي للبيانات في توجيه عمليات هذه الأنظمة.	لا تستطيع كل الأطر التنظيمية في أفريقيا حتى الآن استيعاب الابتكارات ذات الصلة بأنظمة الدفع الفوري الشاملة.	• تقديم المدخلات في عمليات الإصلاح التنظيمي. • توفير آليات مركزية لمبدأ اعرف عميلك في أنظمة الدفع الفوري، بدعم من موافقة المستخدم النهائي، ملتحسين عمليات اعرف عميلك / العناية الواجبة للتحقق من العملاء. • وضع نهج متسق لجمع البيانات لإتاحة الحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بحوكمة أنظمة الدفع الفوري، والميزات وتحليل مخاطر المعاملات الخاصة بإدراج المشاركين والمستخدمين النهائيين.

يؤدي عدد الأنظمة الجاري تطويرها الكبير إلى مخاطر مرتبطة بالتقسيم إلى أجزاءولكنه يتيح فرصا للتكامل.

التوجّهات على مستوى الأنظمة

التوجه	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. تواجه أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تأخيرات في الإطلاق	تعتبر أنظمة الدفع الفوري الإقليمية معقدة في إنشائها وتشغيلها. وفي الوقت الراهن، تعمل حلول القطاع الخاص ذات الحلقة المغلقة والعابرة للحدود على سد الفجوات.	• إعداد أنظمة الدفع الفوري المحلية للتكامل الإقليمي (على سبيل المثال، حل تحديات الصرف الأجنبي ومشاركة البيانات والتعاون) لتطوير الأنظمة الإقليمية بشكل أسرع. • وضع عرض قيمة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية بإتاحة فرصة للعمل كأنظمة دفع فوري محلية أيضًا في حالة عدم وجودها، وحل المعوقات الرئيسية في التحويلات المالية والمدفوعات التجارية.
2. زيادة هائلة في قدرات أنظمة الدفع الفوري	تعتمد إمكانية تحول أنظمة الدفع الفوري إلى بنية تحتية رقمية عامة على نموذج العمل ونطاق الانتشار. وفي ظل وجود العديد من أنظمة الدفع الفوري، يوجد خطر يتمثل في أن التنافس الشديد على نطاق الانتشار قد يؤدي إلى التقسيم إلى أجزاء وتقويض جدوى نماذج العمل.	• استغلال المنافسة بين مزودي خدمات الدفع لتحسين القيمة المقترحة للنظام. • تحسين نموذج العمل بالتصميم المناسب لأنظمة الدفع الفوري بالإضافة إلى استراتيجية المشاركة.
3. ستعطي أنظمة الدفع الفوري الأولوية للمدفوعات عبر الهاتف المحمول	يظل الارتفاع في حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وانتشار الهواتف المحمولة في أفريقيا جوهر التطورات الحديثة لأنظمة الدفع الفوري - حيث يحدث التركيز على التطبيقات كقناة وأرقام الهواتف المحمولة كمعرفات للوكيل.	• تنفيذ تكنولوجيا على الهاتف المحمول سهلة الاستخدام في كافة جوانبها، مثل طلب الدفع، ورموز الاستجابة السريعة. • تحديث إجراءات الأمان للعمليات على الهاتف المحمول عبر نظام الدفع الفوري. • مراعاة الوقائع المحيطة بتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) لمن لا يستطيعون الحصول على هواتف ذكية.

ستظل خصوصية البيانات والاحتيال وتكاليف المعاملات عائقًا أمام اعتماد أنظمة الدفع الفوري، ولكن قد تتغلب الرغبة في الحصول على مصادر الدخل الرقمية على هذه التحديات.

التوجّهات على مستوى المستهلك

التوجه	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. لا تزال العقبات أمام الاستخدام المعتاد قائمة	ما زالت خصوصية البيانات والاحتيال وتكاليف المعاملات عائقًا أمام الإقبال على المدفوعات الرقمية.	• تحسين ميزات الأمان ودمج قنوات الانتصاف السريع. • التخفيف من مخاطر إساءة استخدام البيانات بوضع إطار قوي لحوكمة البيانات على مستوى أنظمة الدفع الفوري. • مراجعة استراتيجيات التسعير.
2. أصبح تلقي الدخل المتكرر رقميًا حافزًا لاستخدام الدفع الفوري.	يعد تلقي الدخل رقميًا عاملاً ممكنًا لاستخدام أنظمة الدفع الفوري.	• دمج حالات الاستخدام من حكومة إلى أفراد في نظام الدفع الفوري، نظرًا إلى الدور الذي تؤديه المساعدات الاجتماعية في دعم دخول الأسر - وفي المساعدة على دفع عجلة الشمول المالي. • يمكن أن تساعد معلومات اعرف عميلك (KYC) المركزية على مستوى أنظمة الدفع الفوري في تأكيد المستفيد.

6

الخطوات التالية لأنظمة الدفع الفوري الشاملة

تشهد أفريقيا تزايدًا في توافر المدفوعات الفورية واستخدامها. وتتمثل الأولوية التالية في ضمان شمولية أنظمة الدفع الفوري لتحقيق هدف البنية التحتية الرقمية العامة.

أبرز الملامح من تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024

- تُظهر الأنظمة العابرة للنطاقات زيادات قوية في الحجم والقيم التي تعالجها أنظمة الدفع الفوري
- تعمل الأنظمة الإقليمية على استقطاب المزيد من المشاركين وتعزيز الروابط عبر الحدود
- حققت عدة أنظمة مستويات أعلى في تصنيف الشمولية.
- أصبحت الأنظمة أكثر فائدة للمستخدمين النهائيين بفضل تمكين المزيد من حالات الاستخدام والقنوات

التحديات المتبقية

- ما زالت هناك عوائق تواجه المستهلكين فيما يخص الثقة والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول
- تتنافس أنظمة الدفع الفوري المحلية والعابرة للحدود على الانتشار، حيث تتنافس مع حلول الدفع الخاصة والاقتصاد المعتمد على النقد
- تحدُّ اللوائح التنظيمية وأنظمة الترخيص من قدرة مزودي خدمات الدفع على الابتكار وتوسيع نطاق الشمول

في ظل قيام المزيد من الدول بمواءمة جهودها في مجال التحديث الرقمي مع حركة البنية التحتية الرقمية العامة، هناك فرصة للقطاع المالي لتحديث الأطر التنظيمية وفرض التشغيل البيني لصالح المجتمع الأوسع

التوصيات للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري

تدعو منظمة AfricaNenda الأطراف المعنية والشركاء إلى تمهيد الطريق نحو أنظمة الدفع الفوري الشاملة بصفتها بنية تحتية رقمية عامة في أفريقيا.

يتطلب الطريق إلى الشمولية ما يلي:

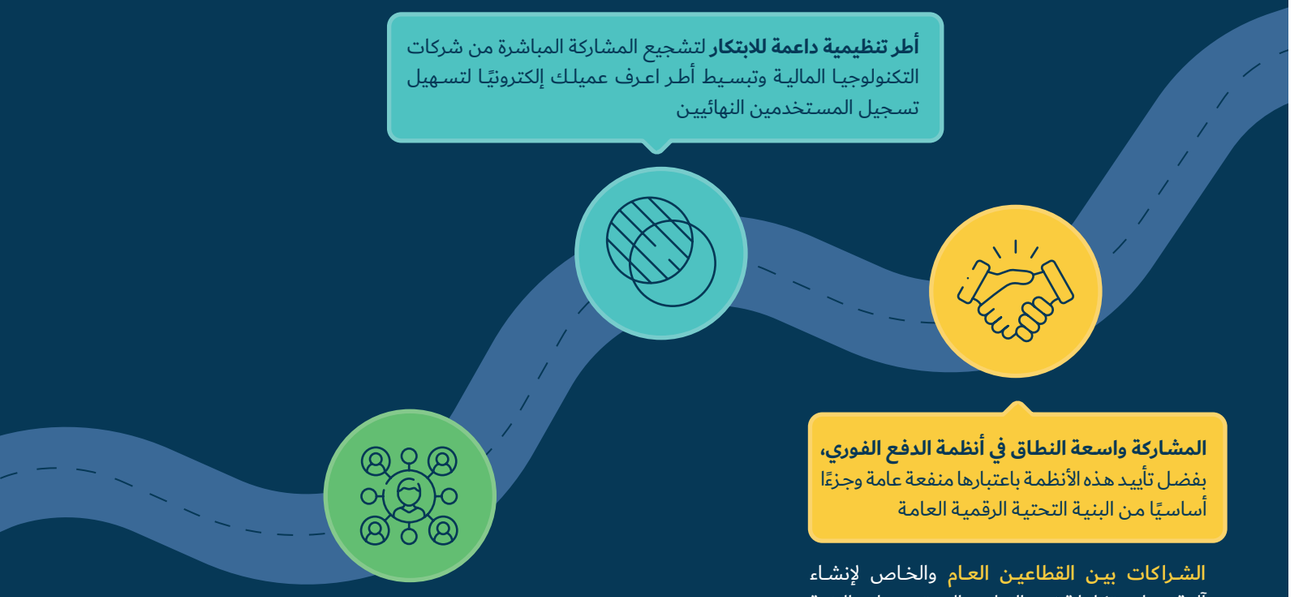

أطر تنظيمية داعمة للابتكار لتشجيع المشاركة المباشرة من شركات التكنولوجيا المالية وتبسيط أطر اعرف عميلك إلكترونيًا لتسهيل تسجيل المستخدمين النهائيين

المشاركة واسعة النطاق في أنظمة الدفع الفوري، بفضل تأييد هذه الأنظمة باعتبارها منفعة عامة وجزءًا أساسيًا من البنية التحتية الرقمية العامة

الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء آلية عمل متكاملة نحو التطوير المعتمد على البنية التحتية العامة للمجال الرقمي (DPI)

تنسيق أكثر استباقية بين الجهات التنظيمية على المستوى المحلي والإقليمي

أهمية مشاركة البيانات المُفصلة

كلما جمعت وتبادلت أنظمة الدفع الفوري البيانات المُصنفة حول المعاملات داخل الكيان الواحد والمعاملات ليست داخل الكيان الواحد والتدفقات الخاصة بحالات الاستخدام والبيانات المُصنفة حسب النوع الاجتماعي، زادت الدروس المستفادة لصالح الجميع

AfricaNenda foundation

منظمة AfricaNenda – شريك موثوق به للأطراف المعنية في القارة

يساهم هذا التقرير في تشكيل إطار قياس مشترك لأنظمة الدفع الفوري. تلتزم منظمة AfricaNenda بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل المدفوعات الرقمية الفورية أكثر سهولةً وإفادةً للجميع، فضلًا عن المساعدة في بناء القدرات من أجل أنظمة الدفع الفوري الشاملة المؤثرة التي تضيف إلى البنية التحتية العامة للمجال الرقمي في أفريقيا

وتعترف منظمة AfricaNenda بالدور الذي يؤديه شركاء التنمية الآخرين وإسهاماتهم في السعي من أجل تحقيق هذه المهمة

قائمة البنوك المركزية أو مشغلي أنظمة الدفع الفوري الذين أجابواعن الدراسة الاستقصائية لتقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024

ونعبر عن جزيل شكرنا الجزيل للبنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري الواردة أسماؤهم في الجدول التالي، على تقديم بيانات أحجام وقيم أنظمة الدفع الفوري من خلال ردودهم المكتوبة على الدراسة الاستقصائية، الأمر الذي ساهم في سد الفجوات في المعلومات. ورُتّبت القائمة ترتيبًا زمنيًا حسب وقت استلام الرد

النظام	بيانات الحجم والقيمة استنادًا البنك المركزي
KWiK (أنغولا)	بنك أنغولا الوطني
شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) ونظام Meeza Digital	البنك المركزي المصري
Gamswitch (غامبيا)	البنك المركزي الغامبي، Gamswitch
أنظمة الدفع الفوري في غانا GIP وGhana MMI	بنك غانا
Kenya mobile money (Kenya)	البنك المركزي الكيني
LeSwitch (ليسوتو)	بنك ليسوتو المركزي
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر	البنك المركزي لمدغشقر
المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس	بنك موريشيوس
المقاصة في الوقت الآني (جنوب أفريقيا)	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي
Taifa Moja وTIPS (تنزانيا)	بنك تنزانيا
المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس	البنك المركزي التونسي
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا	بنك أوغندا
النظام	**بيانات حجم البيانات والقيم حسب مشغل نظام الدفع الفوري**
EthSwitch (إثيوبيا)	EthSwitch
Gamswitch (The Gambia)	Gamswitch
نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا وPesaLink	البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتكاملة المحدودة (IPSL)
Natswitch (ملاوي)	Natswitch
NIP (نيجيريا)	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS)
eKash (رواندا)	RSwitch
PayShap (جنوب أفريقيا)	BankservAfrica
NFS (زامبيا)	غرفة المقاصة الإلكترونية المحدودة في زامبيا (ZECHL)
ZIPIT (زمبابوي)	Zimswitch
GIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - CEMAC)	مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في وسط أفريقيا(GIMAC)

ملحوظات

AfricaNenda foundation

AfricaNenda Foundation

C1-402, 4th Floor, Block C, Grand Baie La Croisette, Grand Baie, Mauritius

website www.africanenda.org | email info@africanenda.org

@africanenda

October 2024

© 2024 - All Rights Reserved AfricaNenda Foundation